

مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

شعار
الجهة

يُلصق هنا طابع
الشهيد

وزارة:

الجهة الإدارية:

قطاع:

الإدارة العامة للتعاقبات

كراسة الشروط والمواصفات النموذجية
لتقديم خدمة

بطريق رقم للعام المالي

تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية يوم الموافق

في تمام الساعة

لتنفيذ كراسة الشروط والمواصفات النموذجية رقم

نقط لا غير

التأمين الموقت مبلغ وقدره: ٢٠٠٠ جنيه

نقط لا غير

بمقر الكبر

الكائن بالنزاعه اولاد

ختم
الجهة

تنفيذاً لقرار وزير المالية رقم (١٥٢ لسنة ٢٠١٩) يُلصق طابع الشهيد على كراسة الشروط والمواصفات ويتم الشطب عليه بطابقتين متوازيتين

يتم جاف بحيث يمتد إلى مسافة لا تقل عن سنتيمتر مع توقيع الموظف المختص.

كتب اسم العملية محل الطرح والتعاقد.

كتب طريقة التعاقد.

كتب رقم العملية طبقاً لتسلسل طرَح العمليات.

كتب العام المالي الذي يتم فيه طرح العملية مثال: (٢٠٢٣-٢٠٢٤/٢٠٢٤-٢٠٢٥/٢٠٢٥-٢٠٢٦) ومثل ذلك.

يراعى تحديد كراسة الشروط والمواصفات وفقاً لتساريف المنصوص عليها بالمواد (٣٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات

التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة تعليمات مصلحة الضرائب المصرية بالكتاب رقم (١) لسنة

٢٠٢٢ بشأن المعاملة الضريبية لكراست الشروط وخطة القرارات الصادرة من وزير المالية أو رئاسة مجلس الوزراء في هذا الشأن.

- مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة
- يجب أن يخلو العطاء من كل قيد أو شرط أو أجل من أي نوع و إذا رغب مقدم العطاء في إبداء أي ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيجب إثباتها في كتاب مستقل يتضمنه المقروء الفني.

محتويات المقروء المالي:

- يحتوي العرض المالي المقدم من صاحب العطاء على الآتي:

- ١- قوائم الأسعار.
- ٢- أسلوب السداد
- ٣-

يجب كتابة الأسعار عن كل وحدة من وحدات البنود الواردة بقوائم الأسعار وفقاً لما يلي:

أ- تكون كتابة الأسعار بالعملة المصرية وباللغة العربية وبالمعاد الجاف أو السائل، ويجوز في حالة تقديم العطاء منفرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية، ولغرض المقارنة ستتم معادلتها بالجنيه المصري بالسعر المعدل ببلدك المركزي المصري في تاريخ فتح المقاريف الفنية.

ب- تكون كتابة الأسعار رقماً وتلفظاً.

ج- إذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة، ويعول على السعر المبين بالتلفظ في حالة وجود اختلاف بينه وبين السعر المبين بالأرقام، وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الأساس الذي يعول عليه في تحديد سعر العطاء.

د- البنات التي حددها صاحب العطاء بجدول البنات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أيًا كان نوعها التي يتكدها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بتنفيذ محل العقد وتسليمها للجهة العاملة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط العقد ويتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه البنات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعريف الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.

مخطورات إعداد المقروء المالي

- لايجوز الكشط أو المحو أو التحشير في قوائم الأسعار، وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وتلفظاً والتوقيع بجانبه.
- لا يعد بأي عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المقاريف الفنية ويحظر التحديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد هذا الموعد ويسرى هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز.
- لا يعد ب العطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن قيمة أقل عطاء مقدم.

إجراءات البيع والترسية

فتح المقاريف الفنية:

- يكون فتح العطاءات في تمام الساعة من يوم الموافق في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب العطاءات، ويجوز لهم تفويض من يروونه لحضور

٥١ في حالة ما تلتفت طبيعة العملية تلك

٥٢ غيرها من العناصر التي تؤثر في القيمة المالية للعرض ولذا لطبيعة العملية

٥٣ في حالة ما تلتفت طبيعة العملية تلك

٥٤ كتب الموعد المحدد لفتح المقاريف الفنية

٥٥ كتب يوم العقد جلسة فتح المقاريف الفنية

٥٦ كتب تاريخ العقد جلسة فتح المقاريف الفنية

مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

صين النهائي:

على صاحب العطاء الفائز وبإحدى الصور أو الوسائل المشار إليها بالبنود السابق أن يؤدي التأمين النهائي بنسبة (5%) من قيمة التعاقد لصالح ولحساب وباسم الجهة الإدارية خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه، وذلك كضمان لتنفيذ الأعمال موضوع هذه الكراسة على الوجه الأكمل ووفقاً لكافة الاشتراطات والقواعد والضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن، ويتم الاحتفاظ بالتأمين النهائي إلى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية بما في ذلك مدة الضمان ويكون التأمين النهائي سارياً لمدة تبدأ من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء مدة العقد بثلاثة أشهر.

أثر عدم سداد التأمين النهائي:

- إذا لم يتم سداد التأمين النهائي خلال المهلة المحددة جاز للجهة الإدارية بموجب إخطار بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعريضه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر - إلغاء العقد أو التنفيذ بواسطة أحد العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها.
- ويصبح التأمين المؤقت في هذه الحالة من حق الجهة الإدارية كما يكون لها الحق أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب العطاء المذكور، وفي حالة عدم كفايتها تجاز إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى، أيا كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطرق الإدارية.

استبدال صور ووسائل أداء التأمينات:

- يجوز بموافقة الجهة الإدارية، وبناء على طلب صاحب العطاء استبدال صور ووسائل أداء التأمينات وذلك بإحدى الصور أو الوسائل الأخرى بشرط ألا تنقطع مدة سريان التأمينات وعدم الإخلال بمسئولية صاحب العطاء طبقاً للفرص المقدم عنه التأمين.

أسلوب التقييم:

1. التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً. (10)
2. التقييم بنظام النقاط وفقاً للاتس: (10)

م	اسس وعناصر التقييم	النقاط
1 (10)	
مجموع النقاط		

- ويعتبر الحد الأدنى للقبول هو الحصول على درجة: (.....)، والتي يتم على أساسها ترتيب العطاءات من حيث مدى استجابتها للشروط والمواصفات محل هذه الكراسة.

محددات واشتراطات التعاقد من الباطن⁽¹⁾

- يجوز لصاحب العطاء أن يعهد من الباطن بتنفيذ البنود التالية :

- 1 -
- 2 -

وذلك على أن يتضمن العرض الفني مايلي :-

(1) يتم الاختيار في حالة اتباع أسلوب التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً.

(2) يتم الاختيار في حالة اتباع أسلوب التقييم بنظام النقاط

(3) سبقة أي اسس وعناصر أخرى ترضي الجهة الإدارية اصطفاها

(4) في حالة ما سمعت الجهة الإدارية للتعاقد بالتعميم من الباطن

فتح المظاريف المالية:

- يكون فتح المظاريف المالية للطلبات المقبولة فنياً فقط وذلك في جلسة علنية بحضور من يرغب من أصحاب العطاءات المقبولة فنياً، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة بدلاً منهم شريطة تقديم التفويض بذلك.

الدراسة وألية التقييم المالي:

- في حالة التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً طبقاً لما جاء بهذه الكراسة من شروط ومواصفات بحيث يتم تقييم العطاءات المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية للعطاء مع الأخذ في الاعتبار كل الشروط التي يمكن ترجمتها إلى قيم مالية. (87)
- في حالة التقييم بنظام النقاط سيتم التقييم المالي مع الأخذ في الاعتبار النقاط الحاصل عليها صاحب العطاء في التقييم الفني، ويتم الترسية على العطاء طبقاً (88).....
- ويعد العطاء المتقدم عن الخدمات التي تقوم بها جهات مصرية أقل سعراً إذا لم تتجاوز نسبة الزيادة فيه (١٥%) من قيمة أقل عطاء اجنبي .
- وفي كافة الأحوال سيتم تقييم العطاءات المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية للعطاء مع الأخذ في الاعتبار كل الشروط التي يمكن ترجمتها إلى قيم مالية، ويتم إجراء المقارنة والمفاضلة بين العطاءات بعد توحيد أسس المقارنة من جميع النواحي الفنية والمالية، وسيتم دراسة العطاءات مع الأخذ في الاعتبار معايير التقييم الآتية:

- 1- شروط السداد والاستلام، والضمان، والصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المالية المقارنة للعطاءات (89)
- 1- حساب نسبة الذفعة المقدمة وذلك بغرض المقارنة؛ "مفاضلة بإضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعن من البنك المركزي في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية إلى قيمة العطاءات المقترنة بالذفعة المقدمة، وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدماً وتحسب الفائدة عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلي.
- 2- في حالة تساوي الأسعار بين عطاءين أو أكثر من المقبولين مالياً فيحق للجنة البت ترجيح أحدهما وفقاً لمبررات تبديها بمحضرها بناء على ما اشتمل عليه كل عطاء، ويجوز تجزئة العملية محل الطرح بين عطاءين أو أكثر إذا كان ذلك في مصلحة العمل. (90)

إعلان نتائج البت المالي:

- سيتم إخطار أصحاب العطاءات بنتائج البت فور اعتمادها من السلطة المختصة ويكون لهم الحق بالتقدم بشكواهم كتابة خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرارات وتلتزم الجهة الإدارية فور إرسال الاخطارات بنشر النتائج في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض كما يتم النشر على بوابة التعاقدات العامة.

الترسية وإخطار صاحب العطاء الفائز:

- ستقوم الجهة الإدارية بإخطار صاحب العطاء الفائز بالترسية عليه وكذا باقي أصحاب العطاءات المقبولة فنياً باسم صاحب العطاء الفائز والذي عليه الحضور لسداد التأمين النهائي للعملية.

(91) يستخدم هذا البند في حالة اتباع أسلوب التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً، ونحدد الجهة الإدارية عناصر التقييم وفقاً لطبيعة الاتصال محل الطرح.

(92) يستخدم هذا البند في حالة اتباع أسلوب التقييم بنظام النقاط.

(93) على الجهة الإدارية تحديد آلية الترجيح.

(94) يتم الاختيار في حالة ما تطلبت طبيعة العملية ذلك.

(95) يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت طبيعة العملية يجوز تجزئتها.

مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

محتويات العطاء

مستندات العطاء

كل عطاء عبارة عن مظروف مغلق يتضمن مظروفين منفصلين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي من نسخة.

محتويات المظروف الفني

- يلتزم صاحب العطاء بأن يتضمن المظروف الفني لعطاءه المستندات التالية:

- ١- ما يفيد سداد مبلغ التأمين المؤقت المطلوب.
- ٢- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء، والمستفيد الحقيقي منه، والمستندات المؤيدة لذلك، ويعتد في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل، وذلك بالنسبة للشركات، وأية بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات.
- ٣- بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد.
- ٤- البطاقة الضريبية سارية، وآخر إقرار ضريبي.
- ٥- ما يفيد التسجيل على بوابة التعاقدات العامة.
- ٦- إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها.
- ٧- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- ٨- بيانات اخر مركز مالي لأصحاب العطاءات معتمد من محاسب قانوني.
- ٩- ما يفيد التسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية بمصلحة الضرائب العامة.
- ١٠- المستندات الدالة على سافية الأعمال لذات موضوع التعاقد.
- ١١- طريقة التنفيذ والبرنامج الزمني للتنفيذ ومدته.
- ١٢- إقرار الالتزام بالتأمين على العمالة.
- ١٣- المستندات الدالة على وجود مركز صيانة معتمد سار.
- ١٤- بيان مصادر ونوع المواد والمعدات والأجهزة التي تستخدم في التنفيذ.
- ١٥- نسب الدفعة المقدمة المطلوبة لتنفيذ محل العقد وأوجه صرفها.
- ١٦- قائمة بقطع الغيار ومستلزمات التشغيل مع بيان معدلات استهلاكها.
- ١٧- مدة الضمان.
- ١٨- نسخة من الأخطار برد لجنة الاستفسارات.
- ١٩-

محتويات إعداد المظروف الفني

- يحظر على صاحب العطاء تضمين العرض الفني أية أسعار أو أية بيانات أو مستندات مالية وغيرها التي تتعلق بالعرض المالي، وسيتم استبعاد أي عطاء يخالف ذلك.

- ١٩١- كتب عدد النسخ المطلوبة.
- ١٩٢- غيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجباً قانونياً.
- ١٩٣- في حالة ما تطلبت طبيعة العملية ذلك.
- ١٩٤- في حالة ما تطلبت طبيعة العملية ذلك.
- ١٩٥- في حالة ما تطلبت طبيعة العملية ذلك.
- ١٩٦- في حالة المواظفة على صرف دفعه مقدماً.
- ١٩٧- في حالة ما تطلبت طبيعة العملية ذلك.
- ١٩٨- في حالة ما تطلبت طبيعة العملية ذلك.
- ١٩٩- في حالة العقد لجنة الاستفسارات.
- ٢٠٠- غير ذلك من بيانات تراهي لتوجه الإدارية.

- تخضع العملية محل الطرح لمعايير ومبادئ العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة، وإفساح المجال للمنافسة بحرية بين من تتوافر فيهم الشروط المطلوبة للتقدم وفقاً للاشترطات التي تحدده مسبقاً بمستندات الطرح، وسيتم التعاقد على أساس ما ورد بهذه الكراسة من شروط ومواصفات وما أرفق بها من مستندات بحسب طبيعة العملية محل الطرح.

الممارسات العنصرية:

- على أصحاب العطاءات الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء اشتراكهم في العملية محل الطرح والتعاقد، وإتباعاً لذلك يحق للجنة البت استبعاد العطاء الذي يتبين أن صاحبه تورط بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو احتيال أو تواطؤ بهدف الحصول على التعاقد أو إذا قام بنفسه أو بالتوساطة بإعطاء أي شيء ذي قيمة، هدية، سلفة أو مكافأة أو وعد لأي من العاملين بإدارة التعاقدات أو أعضاء اللجان أو أي شخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية محل الطرح والتعاقد، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمه من سجل المتعاملين مع الجهات الإدارية ويصبح التأمين المؤقت من حق الجهة الإدارية.

- ويتعين على أصحاب العطاءات إبلاغ السلطة المختصة كتابة في أي من الحالات الآتية:

- 1- وجود تصرف غير قانوني أو غير مشروع من قبل أي موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتنفيذ العملية محل الطرح والتعاقد، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءاتها نظير الحصول على ميزة مالية أو عينية.
- 2- وجود ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع، ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة.
- 3- وجود تصرف إضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للتأثير على سير إجراءات التحقيقات، أو تعطيلها أو تزويرها أو تغييرها أو إخفائها، أو الإضرار بمعلومات مضملة أو كاذبة لجهات التحقيق لعرقلة سير أي تحقيق بشأن أية شكاوى أو ادعاءات بوجود ممارسات فساد أو احتيال أو إكراه أو تواطؤ، أو تهديد أي طرف أو إبدائه لممنعه من الإبلاغ عن معلومات لديه والمترتبة بالتحقيق.

يحظر الاشتراك في العملية:

- يحظر الاشتراك على كلاً من
- ممنوعين من التعامل، بما في ذلك من صدر بشأنه قراراً بمنع التعامل معه أو حكم قضائي نهائي في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في جرائم التهريب الضريبي أو الجمركي، سواءً بشكل شخصي أو بصفتهم المعشل القانوني لأي من الأشخاص الاعتبارية التي ترغب في التعامل مع الجهة الإدارية وذلك ما لا يكن قد زد إليه اعتباره أو بقرار من الجهات المختصة بحسب الأحوال.
 - الموظفين والعاملين بالجهة الإدارية صاحب الطرح أو الجهات الخاضعة لإشرافها.

السداد وصرف المستحقات:

يتم صرف مقابل الخدمات المؤداة في أقرب وقت ممكن وبما لا يتجاوز ثلاثين يوماً تحسب من تاريخ القبول والاعتماد.

تعديل حجم التعاقد:

- يحق للجهة الإدارية إذا طرأت من المستجدات ما يوجب تعديل حجم العقد خلال مدة تفيذه أن تعدل في الكميات الواردة بجداول الكميات والقياسات سواء بالزيادة أو بالنقص بما لا يتجاوز ١٥% من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار مع تعديل المدة والبرنامج الزمني لتنفيذ بما يتناسب مع حجم التعديل، ويتم تحرير مخططاً للتعاقد بهذا الشأن.

التزول عن العقد:

- لا يجوز التمتع بالتزول عن العقد أو المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها، ومع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط بجمهورية مصر العربية ويتكفي في هذه الحالة بتسديد البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولته المتعاقد عن تنفيذ التعاقد، كما لا يخل قبول تزولته عن المبالغ المستحقة له بما يكون للجهة الإدارية قبله من حقوق.

فسخ التوقيف للعقد تلقائياً:

- يفسخ التعاقد تلقائياً قبل انتهاء مدته دون إيداء أية اعتراضات من المتعاقد، ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قانونية في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن المتعاقد استعمل نفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية أو في حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود نواظير أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.
- ٣- إذا أفسد المتعاقد أو أعسر.

- ويطلب اسم المتعاقد في الحالة المنصوص عليها في البند (١) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأي إدارة القوى المختصة بمجلس الدولة، وتخطر الجهة الإدارية الهيئة العامة للخدمات الإدارية بذلك نشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية.

الفسخ الجوازي للعقد:

- بخلاف الحالات التي يفسخ فيها التعاقد تلقائياً، وإذا أخل المتعاقد بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، فيكون للجهة الإدارية - قبل انتهاء مدته - الحق في اتخاذ أحد الإجراءات التالية وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة:

- ١- فسخ التعاقد.
 - ٢- التقليل على الصواب بذات الشروط والمواصفات المعن عنها والمتعاقد عليها.
- في جميع حالات الفسخ أو التقليل على الصواب يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية عندا في حالة وفاة المتعاقد كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من مقابل تأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد طرفها وفي حالة عدم كفايتها يلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أيأ كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بطريق الإداري.

مشروع دراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

الرقم	الإجراء	التاريخ/المدة
١	تاريخ النشر على موقع بوابة التعاقدات العامة/...../.....
٢	- تاريخ الإعلان في جريدة - تاريخ توجيه الدعوات ١١/...../.....
٣	تاريخ تلقي الإيضاحات/...../.....
٤	تاريخ انعقاد جلسة الاستفسارات (١)/...../.....
٥	تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية/...../.....
٦	تاريخ المعاينة/ الزيارات الميدانية	من...../...../..... إلى...../...../.....
٧	تاريخ إعلان نتيجة البت الفني/...../.....
٨	تقديم الشكاوى	لمدة ٧ ايام من تاريخ إعلان نتيجة البت الفني
٩	تاريخ جلسة فتح المظاريف المالية/...../.....
١٠	تاريخ إعلان نتيجة البت المالي/...../.....
١١	تقديم الشكاوى	لمدة ٧ ايام من تاريخ إعلان نتيجة البت المالي
١٢	إخطار صاحب العطاء الفائز/...../.....
١٣	تاريخ توقيع العقد/...../.....

١- كتب اسم الجريدة التي تم نشر الإعلان عن العملية بها بحسب الأحوال .

٢- كتب تاريخ إرسال الدعوات بحسب الأحوال .

٣- استخدم هذا البند حال تضمين مذكرة الطرح على جلسة استفسارات ووافقت السلطة المختصة على ذلك.

٤- استخدم هذا البند حال تضمين مذكرة الطرح تنظيم إجراء المعاينة ووافقت السلطة المختصة على ذلك وحسب طبيعة العملية .

أهداف العملية والفرص من الطرح

هدف العملية
هدف الفرص من الطرح
الفرص من الطرح
.....

بجائات التواصل بالجهة الإدارية

ترسل جميع المكاتبات على عنوان إدارة التعاقدات الكائن بـ..... وفي ذات الوقت ترسل صورة واضحة على الفاكس رقم..... والبريد الإلكتروني..... وتوجه كافة المكاتبات باسم.....

وسيلة وأسلوب التواصل مع أصحاب العطاءات

- يجب على أصحاب العطاءات تحديد العنوان (المحل المختار) ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بهم التي سوف ترسل الجهة الإدارية عليها كل المراسلات والأشعارات المرتبطة بمستندات العطاء واسم الشخص المحدد للاستلام، ويعتبر هذا العنوان محلاً مختاراً لهم، وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل على ذات العنوان تنتج آثارها القانونية والعقدية.
- في حالة تغيير العنوان يتعين على المتعاقد إخطار الجهة الإدارية بأي تعديل يطرأ على بياناتهم المسجلة لديها فور التعديل أو بالعنوان الجديد، والا اعتبرت ما أرسل على هذا العنوان صحيح ومنتهج لكافة آثاره القانونية والعقدية.
- وتكون الوسيلة المعتمدة للتواصل بين الجهة الإدارية وصاحب العطاء هي البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع إمكانية تعزيزه بالفاكس أو البريد الإلكتروني بحسب الأحوال.

اللغة

- تُحرر كافة المستندات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات والإخطارات والمكاتبات الرسمية وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد باللغة العربية^(١)
- يقدم العطاء باللغة العربية - وفي حالة تقديم مستند بأي لغة أخرى يتم ترجمته إلى اللغة العربية عن طريق مقدم العطاء من مكتب معتمد - ويعتبر النص العربي هو المعمول عليه في حالة الاختلاف أو الالتباس في المضمون، ويسمح باستخدام أي لغة أخرى فيما يخص المواصفات الفنية في الحالات التي تسرى الطبيعة الفنية بذلك.

التسجيل على بوابة التعاقدات العامة

- على أصحاب العطاءات تسجيل بياناتهم على بوابة التعاقدات العامة www.etenders.gov.eg وعلى الجهة الإدارية الطارحة التحقق ومراجعة البيانات على الموقع الإلكتروني للبوابة.

الجدول الزمني المتوقع لإجراءات الطرح والترسية والتعاقد

- 1- كتابة شرح مفصل للأهداف التي ترغب الجهة الإدارية في تحقيقها من محل الطرح والشروط
- 2- كتابة عنوان إدارة التعاقدات.
- 3- كتابة رقم فاكس إدارة التعاقدات.
- 4- كتابة البريد الإلكتروني لإدارة التعاقدات.
- 5- كتابة اسم المخول له التواصل مع أصحاب العطاءات / العروض، ووظيفته
- 6- يراعى في حالة طرح عمليات بالقرع تكون مستندات الطرح بلغة أخرى أو القرع مع ترجمتها إلى العربية مع تكرار النص العربي هو المعمول عليه في حالة الاختلاف أو الالتباس في مضمونها.

مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

على من يوافق من أصحاب العطاءات على التمديد. أن يمدد ضماناته وأن يبلغ الجهة الإدارية بذلك خلال (أسبوعين) من تاريخ الإشعار بطلب التمديد، ومن لم يتقدم خلال هذه المدة، عد غير موافق على تمديد عطاءه، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مد مدة سريان عطاءه كتابية، ويرد إليه تأمينه الموقت فور انتهاء مدة سريان العطاء.

الوكالة في تقديم العطاء:

- يجب أن يكون صاحب العطاء مقيماً في جمهورية مصر العربية أو يكون له وكيل فيها والا وجب عليه أن يبين في عطاءه الوكيل المعتمد منه في جمهورية مصر العربية فيما لو تم الترسية عليه وأن يبين في عطاءه العنوان الذي يمكن مخاطرته فيه ويعتبر إعلانه صحيحاً، وإذا كان العطاء مقدماً من وكيل عن صاحب العطاء فعليه أن يقدم معه توكيلاً مصدقاً عليه من السلطات المختصة بالإضافة إلى كافة البيانات والمستندات التي يجب عليه تقديمها وفقاً لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم ذلك

سحب العطاء:

- إذا قام صاحب العطاء بسحب عطاءه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين الموقت حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو اللجوء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر أو استدانته من أي مبالغ مستحقة أو مستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء.

العطاءات المتأخرة:

- أي عطاء يرد بعد الموعد المعين لفتح المظاريف الفنية المحدد بهذه الكراسة سيقدم فور وروده إلى رئيس لجنة فتح المظاريف للتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده ثم يدرج في كشف تقديم العطاءات المتأخرة دون فتحه، وتستبعد لجنة البت تقديم العطاءات المتأخرة ويتم ردها إلى أصحابها خلال مدة لا تتجاوز يومين من قرار اللجنة.

حظر التقدم بأكثر من عطاء:

- يحظر على صاحب العطاء التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء واحد في العملية محل الطرح سواء باسمه أو كشريك مع الغير ما لم يكن شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء، وسيتم استبعاد العطاءات المخالفة لذلك، ومصادرة التأمين الموقت، وإخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لأعمال شؤونه.

وفاة صاحب العطاء:

- في حالة وفاة صاحب العطاء إذا كان شخصاً طبيعياً، أو مالك شركة الشخص الواحد، أو الشريك مع الغير بحصة حاكمية تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء / بالعرض قبل البت، جاز للسلطة المختصة بعد عرض إدارة التعاقبات استبعاد العطاء المقدم منه ورد التأمين الموقت، أو السماح للورثة بالاستمرار في الإجراءات بشرط أن يعينوا عنهم وكليلاً بتوكيل مصدقاً على التوقيعات فيه، وتوافق عليه السلطة المختصة، ويظل الوكيل دون غيره مسؤولاً أمام الجهة الإدارية.



من خزانة /
مخزن الائتماني للعملة / مبلغ

يتم سدادها لخزينة التي بموجب اتصال سداد رقم فقط

يتم سدادها بأحدى وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني.

شروط والمواصفات الفنية

1- على الشركة المقدمة لتقديم المستندات الآتية في المطروقات الفنية:

- ما يفيد سداد الضامن المؤقت.
- البطاقة الضريبية سارية.
- آخر القرار ضريبي.
- السجل التجاري ويكون سارياً.
- شهادة التسجيل بضرورة القيمة المضافة.
- سابقات أعمال مطابقة.
- التسجيل على النوابة الإلكترونية.
- التسجيل على الفاتورة الإلكترونية.
- القرار بالالتزام بالضامن على العمالة.
- القرار بالالتزام بما جاء بتراسة الشروط والمواصفات.

2- تشمل الصيانة عدد (١٦) ماكينة تصوير بمعنى رئاسة الحي.

3- تتضمن الصيانة الدورية الشهرية:

- مراجعة آلات التصوير بإجراء الصيانة الداخلية بفك ونظافة جميع مكونات الجهاز وإزالة الاتربة والغبار وما يؤثر على عمل الأجهزة بما يحافظ على كفاءتها في التشغيل.
- يتم تنظيف جميع أجزاء الآلة (الداخلية والخارجية) من الاتربة والموالي الناتجة عن التشغيل.
- تستخدم الميخاضات الخاصة بالتنظيف في الأجزاء التي تحتاج لذلك وضبط وتشغيل المطابعة بصورة فنية عالية.
- يتم تنظيف ومسح الترام والتدريفل والفيدر بالاسبريجات المخصص لذلك.
- يتم إزالة المرايا وتنظيف العدسات باستخدام الاسبريه المخصص لذلك.
- تقوم الشركة بتوصيل الآلات التي يمكن توصيلها على أجهزة الحاسب الموجودة داخل الإدارة لتعمل كطباعة

أ. م. م. م.

أ. م. م. م.

التشريعات المنظمة والقواعد الحاكمة:

- تخضع العملية محل الطرح لأحكام التشريعات المصرية عموماً، وتفسر وتؤول نصوص بنود كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها وكافة القوانين والتشريعات ذات الصلة.
- كما يسرى بشأن كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد - وعلى وجه الخصوص أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية، واللوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وملاحق أي منهما.

حماية المنافسة:

- سيتم إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لإعمال سلطونه بالإضافة إلى استبعاد العطاء ومصادرة التأمين الموقت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الطرح أو البت أو الترسية والتعاقد سواء من حيث تقييم العطاء ومطابقتها، وأثناء مرحلة التنفيذ، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعاقب أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق ممن خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية، وبين صاحب العطاء، أو بين أصحاب العطاءات فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع تلك الجهة بحسب الأحوال، والسذي من شأنه أن يؤدي على سبيل المثال، وليس الحصر إلى أي من الآتي:

- ١- رفع، أو خفض، أو تثبيت الأسعار محل التعامل.
- ٢- اقتسام الأسواق، أو تخصيصها على أساس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- ٣- التنسيق فيما يتعلق بالتقدم، أو الامتناع عن الدخول في سائر عمليات التعاقدات المختلفة، ويستمرشذ في قيام التنسيق بعدة أمور، منها على الأخص:
 - أ- تقديم عطاءات متطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط العطاءات.
 - ب- الاتفاق مع الشخص الذي سيتقدم بالعطاء ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً مع الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أساس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحبة الطرح.
 - ج- الاتفاق مع تقديم عطاءات صورية.
 - د- الاتفاق على منع شخص من التنافس أو تقديم العطاءات.

مع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند السابع والعشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على سبيل الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التامين النهائى من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل مستحقته لدى أي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداؤه للطرف الأول.

كما يحق للطرف الأول توقيع الجزاءات المبينة بالجدول التالي على الطرف الثاني وذلك متى تحققت المخالفات فربن من منها: (٣١)

م	المخالفة	الجزاء
.....
.....

البند الثامن والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- ٣- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعصر.

البند التاسع والعشرون

تسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما تسرى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعظيم الإيرادات وأحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ و ٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥، وذلك حال سريان قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على العقد.

البند الثلاثون

- أ- في حالة ما إذا كان الطرف الثاني شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون النص على النحو التالي :
(تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ على تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد).
- ب- في حالة ما إذا كان الطرف الثاني شخصاً اعتبارياً عاماً يكون النص على النحو التالي :
رتختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد).

الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بصيانة الات التصوير بعنلى رئاسة حى بولاق ابو العلا شاملة قطع الغيار

الشروط العامة:

- مناقصة / *مناقصات مصرية*
- موضوع المناقصة / اعمال صيانة الات التصوير بعنلى رئاسة حى بولاق ابو العلا .
- الجلسة فى ادارة الشئون المالية وادارة التعاقدات
- بالعنوان / *عائش / مديح لاس*
- جلسة يوم / *الموافق / / ٢٠٢٩*
- تخضع هذه العملية لاحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩
- يتم النشر عن هذه المناقصة على بوابة التعاقدات العامة وارسال دعوى للشركات ذات النشاط وذلك تطبيقا للمادة رقم ٢٠ من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ويجوز لاسحاب الشركات المتقدمة ان تحضر جلسة فتح المظاريف الفنية والمالية كما يجوز ان يحضر مندوب مفوض من الشركة بموجب تفويض من الشركة وان يكون له كافة الصلاحيات على ان يقدم التفويض الدال على ذلك.
- تسلم الشركات العطاء فى مظروفين مغلقتين احدهما للعرض الفنى والاخر للعرض العالى ويتم تسليمهما لادارة التعاقدات بعنلى حى ويجب ان يثبت على مظروفى العطاء الفنى والعالى نوعية من الخارج مع وضع المظروفين داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم الحى وعنوان ادارة التعاقدات واسم العملية وما يفيد ان بداخله قبل الموظفون الفنى والعالى وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية وتسلم العطاءات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية اما باليد او عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للتوريد .
- ويكون فتح المظاريف الفنية فى تمام الساعة الثانية عشر ظهرا بالجلسة العلنية العامة المنعقدة برئاسة الحى ، ولا يعد باى عطاء او تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية ويتبع فى شأن البت الفنى الاجراءات المحددة بالمواد من ٦٢ الى ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادرة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

أحمد

يؤثر الثاني بأنه عين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعايير الثامنة المنظمة للجهة قانوناً، ومنه لظروف التنفيذ
الأول المتأخر المسئلة بها وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبمحلته الراحة دون أن يحق له الرجوع
من الأول والمتأخر عن أية أضرار ترتب نتيجة عدم سلامته أو عن تعرض الغير له أو أي عيب خلقي أو غير ذلك.

المادة العاشرة والعشرون

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الموعد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول إعطيه
إجازة لا يجوز من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تلغير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه
ولا يحق توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بمقابل التعويض المستحق كما أصابه
من أضرار بسبب التأخير.

المادة الحادية والعشرون

يترجم الطرف الثاني بتنفيذ الأصل محل التعاقد بنسبة وفي المواعيد المحددة وفقاً للمواصفات والشروط المتعاقد على
اسمها، ولا يجوز له التنازل عن ذلك تلغير كلياً أو جزئياً، ومع ذلك يجوز له أن يتنازل عن المبالغ المستحقة له قبل الطرف
الأول لأحد البنوك أو الشركات المالية الغير مصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية، ويشلك في هذه
العادة بتسويق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية الطرف الثاني عن تنفيذ العقد وبما يتكون للطرف الأول قبله من حقوق
وفي حالة مخالفة ذلك يحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادته المنفردة دون حاجة لإتلاف أية إجراءات أو آثار أو تلبية، فضلاً
عن حقه في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم
١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها
الجهات العامة المشار إليه.

المادة الثانية والعشرون

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في
الكتاب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهريب الضريبي، أو الجرمي.

المادة الرابعة والعشرون

يترجم الطرف الثاني والعاين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أي
كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها تلغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو الفناء أو فسده،
وبعد الإخلال بعيداً السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عتوبة مطرقة في هذا الشأن.

المادة الخامسة والعشرون

يترجم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم والتكاليف التي تتعلق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها من
مواعيدها المحددة قانوناً.

المادة السادسة والعشرون

ألقى الطرفان على بن أنفسهم جهداً للالتزام بتأود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما
يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية
بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
- ٢- قيام إدارة التعاقد بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي قني ومالي وقانوني للمنطقة المختصة، ويجوز لها
الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
- ٣- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي
أعباء مالية فيتم عرضها على المنطقة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية
الخلاف.

من أجل المصلحة المتبادلة

من أجل مصلحتنا
من أجل مصلحتنا
من أجل مصلحتنا

مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

الجنسة بدلاً منهم شريطة تقديم تكويش بذلك، ولا يسمح لأصحاب العطاءات أو مفوضيهم التدخل في سير عمل اللجنة، وإذا كان لدى أحد منهم اعتراض على الإجراءات، أو القرارات بتعين عليه تقديمه كتابة إلى مدير إدارة التعاقدات.

الفحص الشكلي والبيمت الفني.

- يحق للجهة الإدارية قبل إجراء أي دراسة مفصلة للعطاءات بالفحص الشكلي للمطابق الفنية، ويتم استبعاد العطاءات غير الصالحة للنظر فيها ومنها:

استيفاء لاستيضاح ما يحض من أمور فنية، مالية.

- يحق للجهة الإدارية أن تطلب كتابة من أصحاب العطاءات استيفاء البيانات أو المستندات اللازمة واستيضاح ما يحض من أمور فنية أو مالية بما يعينها في إعداد التقرير الفني أو المالي اللازم، وفي حالة عدم استجابة صاحب العطاء لطلب استيفاء البيانات أو المستندات لاستيضاح الأمور الفنية أو المالية يعطانه خلال العدة المحددة من اللجنة والموضحة بعليها إليه، يتم استبعاد عطائه باعتباره غير واضح أو غير قابل للمقارنة مع العطاءات الأخرى.

المعاينة النهائية للجهالة^(٢٤)

- يجب على من قام بشراء كراسة الشروط معاينة محل الطرح المعاينة التامة النافية للجهالة وأن يتحقق بنفسه وتحت مسؤوليته من كاتبة البيانات والمواصفات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات، ويعتبر تقدمه للعلنية إقراراً منه بالاطلاع على محل الطرح ومعاينته المعاينة التامة النافية للجهالة وليس له حق الاعتراض عليها أو مستقبلاً.

- تحدد موعد المعاينة يوم^(٢٥) الموافق^(٢٦) في تمام الساعة^(٢٧)

ألية التقييم الفني.

- سيتم دراسة العطاءات فنياً، ويتم قبول العطاءات المطابقة واستبعاد أي عطاءات مخالفة للشروط والمواصفات الفنية وفقاً لما جاء هذه الكراسة.

- سيتم التقييم وفقاً للأسس والخصائص والوزن النسبي الواردة بالجدول المشار إليه في هذه الكراسة، وقابل فقط العطاءات التي تحصل على الحد الأدنى للقبول أو أكثر.

إعلان نتائج البمت الفني.

- سيتم إخطار أصحاب العطاءات بنتائج البمت الفني فور اعتمادها من السلطة المختصة ويكون لهم الحق بالتقدم بشكاواهم كتابة خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرارات والنشر على بوابة التعاقدات العامة وكذا في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض وموقعها^(٢٨)

٢٤ يستخدم هذا البند محل تحسين مخرجة الطرح بظهور إجراء الريرات الميدانية حسب طبيعة العلية

٢٥ كتب اليوم المحدد للمعاينة.

٢٦ باب تاريخ المحدد للمعاينة.

٢٧ البند المؤيد للمعاينة.

٢٨ باب مكان المعاينة.

٢٩ يستخدم هذا البند في حالة إلحاق أسلوب التقييم بنظام العمل شروطها وإلزامها.

٣٠ يستخدم هذا البند في حالة إلحاق أسلوب التقييم بنظام العمل.

٣١ باب مكان تواجد لوحة الإعلانات والصور... على... قراج... .

البند التاسع

يجب على الطرف الثاني أن يرضى التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية وباتباع الممارسات الجيدة والمفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المعتمدة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد باستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعريض المصالح في المهام التي ستقوم بها ومهام الأخرى، أو مسبق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره وطبقاً للاشتراطات والمتطلبات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصح الأمين وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

البند العاشر

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الانخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذ التزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة مخالفة الطرف الثاني لأي من ذلك فيجب للطرف الأول فسخ العقد.

البند الحادي عشر

على الطرف الثاني أن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون شجيرة ومحققة لمتطلبات الطرف الأول بما في ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقررات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول، ويلتزم الطرف الأول بمراجعة واعتماد الأعمال في المواعيد المحددة حال مطابقتها للشروط والمواصفات المتفق عليها ووفقاً للتالي: (٢٧)

م	بيان المخرج المطلوب من الطرف الثاني
.....
.....

البند الثاني عشر

يضمن الطرف الثاني الأعمال محل العقد لمدة من تاريخ قبول الأعمال واستلامها، وذلك دون الإخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر، ويحتر الطرف الثاني مسؤولاً عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحها أو استبدالها على نفقته، وإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة بحددها الطرف الأول في المراجعة أو التفتيش أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو إذن مسبق. (٢٨)

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لالتزاماته بحق للطرف الأول توفيق أي من الجزاءات المنصوص عليها في البند السابع والعشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

٢٧- انظر بالمعنى السابق من الطرف الثاني وفقاً لطبيعة الطبيعة وما تضمنته دراسة الشروط والمواصفات.
 ٢٨- يتعين على السلطة المختصة بالجهة الإدارية إصدار قرار بتكليف من أداء مناسبا من ذوي الخبرة بالجهة الإدارية لإدارة العقد وذلك التزاماً بفقرة المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية.

مشروع إدارة الشؤون العامة والمواعيد الشهرية بتكليف من إدارة

التقارير الشهرية

- كغيره من التقارير الشهرية، تتكون من قسمين رئيسيين هما: الجداول العامة للمصارف والقوائم رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٥، والقائمة التفصيلية للمصارف والمصارف، قوائم الإيراد والمصارف رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٥، والمصارف العامة، ومصارف إدارة الشؤون العامة والمواعيد، فيما لم يرد به إشارة على ما هو عليه.
- كغيره من إدارة الشؤون العامة والمواعيد، وتتكون من قسمين رئيسيين هما: الجداول العامة للمصارف والمصارف، والقوائم رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٥، والقائمة التفصيلية للمصارف والمصارف، قوائم الإيراد والمصارف رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٥، والمصارف العامة، ومصارف إدارة الشؤون العامة والمواعيد، فيما لم يرد به إشارة على ما هو عليه.

توضيح الخدمة

رقم	وصف الخدمة المطلوبة
١	وصف الخدمة المطلوبة

التصنيفات المطلوبة في تاريخ التسليم

١	وصف الخدمة المطلوبة
---	---------------------

إجراءات الخدمة

١	وصف الخدمة المطلوبة
---	---------------------

تمت إعداد الخدمة: الجداول الشهرية - جداول المصارف - جداول المصارف العامة - جداول المصارف الخاصة - جداول المصارف الخاصة للمصارف.

والتفاصيل بعد ذلك في تاريخ التسليم أو التحويل أو التحويل، إن كانت الخدمة المطلوبة للمصارف.

مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

المالي، ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء.

- على صاحب العطاء الالتزام بالحفاظ على الترتيب مع وضع فواصل بين كل بند من بنود العطاء وذلك لتسهيل عملية التفريغ والتقييم اختصار للوقت والمجهود.

تكلفة إعداد العطاء:

- يتحمل صاحب العطاء كافة تكاليف إعداد وتقديم عطائه، وكل ما يتعلق به من مهام، ولا تتحمل الجهة الإدارية بأي حال من الأحوال أية مسؤولية عن تلك التكاليف بغض النظر عن نتيجة العملية.

تسليم العطاء:

- تسلم العطاءات لإدارة التعاقدات قبل التاريخ أو الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية إما باليد بموجب إيصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته أو عن طريق البريد المبرمج من خلال الهيئة القومية للبريد وذلك على عنوان الإدارة المختصة الكائن في^(٢٦).... وذلك قبل الساعة^(٢٧).... من يوم^(٢٨).... الموافق^(٢٩).... ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن منعه امتلائه بمعرفة الجهة الإدارية وحتى نهاية المدة المحددة لسريان العطاءات، ولن يعتد بأي عطاء يقدم بعد هذا الموعد.

تعديل مدة تقديم العطاء:

- يجوز تأجيل موعد فتح المظاريف الفنية في الحالات الآتية:
 - إذا ارتأت الجهة الإدارية ضرورة لذلك.
- يجوز لمن قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات بتقديم طلب مسبق لمد مدة تقديم العطاءات قبل التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية بثلاثة أيام على الأقل، ويخضع البت في هذا الطلب أو الاستجابة له لتقدير الجهة الإدارية، وفي حالة إذا ما إذا قامت الجهة الإدارية بتعديل موعد فتح المظاريف سيتم إعادة النشر على بوابة التعاقدات العامة و.....^(٣٠)....

مدة سريان وصلاحيه العطاء:

- مدة سريان وصلاحيه العطاءات.....^(٣١).... تحسب من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ويبقى العطاء سارياً ونافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه وحتى نهاية مدة سريان العطاء.
- يحق للجهة الإدارية إخطار أصحاب العطاءات كتابة لمد مدة سريان عطائهم ومد مدة صلاحية التأمين المؤقت وذلك قبل تاريخ انتهاء مدة سريان العطاءات بخمسة عشر يوماً إذا ما اقتضت الضرورة.

^(٢٦) كتب عنوان إدارة التعاقدات.

^(٢٧) كتب الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.

^(٢٨) كتب يوم العطاء جلسة فتح المظاريف الفنية.

^(٢٩) كتب تاريخ العطاء جلسة فتح المظاريف الفنية.

^(٣٠) كتب الطريقة إما الإعلان أو توجيه الدعوات، بحسب الأحوال على الأقل مدة التأجيل عن نصف المدة المحددة مسبقاً لفتح المظاريف الفنية من تاريخ الإعلان أو الدعوة.

^(٣١) كتب بكتابة مدة سريان العطاء مع مراعاة المدة المنصوص عليها بالمادة (٢٧) من القانون.

مشروع كراسة الشروط ومواصفات النموذجية لتقديم خدمة

- 1- تقديم قائمة بأسماء وبيانات وخبرات من سيعهد اليهم صاحب العطاء تنفيذ بعض البنود من الباطن والمستندات الدالة على ذلك لاعتمادهم من قبل الجهة الإدارية.
- 2- تحديد الكميات او الخدمات الموكلة لهم وفقاً لمتطلبات وشروط ومواصفات هذه الكراسة.
- 3- تحديد ما إذا كان من سيعهد إليه من الباطن من الشركات المتوسطة أو الصغيرة أو المتناهية الصغر مع تقديم ما يثبت ذلك.
- 4- ألا يكونوا من المسجلين بسجل قيد أسماء الممنوعين من التعامل الذي تمسكه الهيئة العامة للخدمات الحكومية.
- 5- أن يكونوا من المؤهلين والمصرح لهم بمزاولة العمل محل التعاقد، وأن يكون متخصصاً في الأعمال المطلوب تنفيذها من قبل المتعاقد الرئيسي.
- 6- يلتزم المتعاقد باطلاع المتعاقد من الباطن على ما يخصه من شروط التعاقد.
- 7- لا يجوز للمتعاقد من الباطن القيام بالتعاقد بدوره مع أي متعاقد آخر من الباطن.
- 8- لا يجوز لصاحب العطاء تغيير أي من متعاقدي الباطن دون موافقة الجهة الإدارية.
- 9- تقديم إقرار يفيد الالتزام بالتأمين على العمالة وفقاً لغوائين التامينات المساندة.
- ولا يعفى المتعاقد الرئيسي من مسؤولياته التعاقدية وفقاً للشروط والمواصفات، وفي جميع الأحوال يظل مسؤولاً وحده أمام الجهة الإدارية عن تنفيذ العقد وعن أفعال وأخطاء وإهمال متعاقدي الباطن وعملهم كما لو كانت صادرة منه.

الدفعة المقدمة:

- يجوز صرف دفعة مقدمة للمتعاقد بحد أقصى نسبة من إجمالي قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد دون أي قيد أو شرط بالقيمة والعسلة ذاتهما وساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي الذي تسترد فيه الجهة الإدارية كامل الدفعة المقدمة، وعلى صاحب العطاء تضمين عرضه الفني النسبة المطلوبة وأوجه صرفها طبقاً للنموذج الملحق وبمراعاة أوجه الصرف وفي حالة إذا ما تبين للجهة الإدارية أثناء التنفيذ عدم الالتزام بأوجه الصرف المحددة للدفعة المقدمة يتم تسهيل خطاب الضمان مقابل الدفعة المقدمة.

مدة التنفيذ:

-

مكان التنفيذ:

-

شروط الدفع:

-

تقديم الشكاوى وتوقيعات وإجراءات الفصل فيها:

- يحق لأصحاب العطاءات التقدم بشكاواهم كتابة لإدارة التعاقدات وذلك خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بنتائج قرارات اللجان بالقبول أو الاستبعاد أو الإلغاء، مع تسليم صورة واضحة من

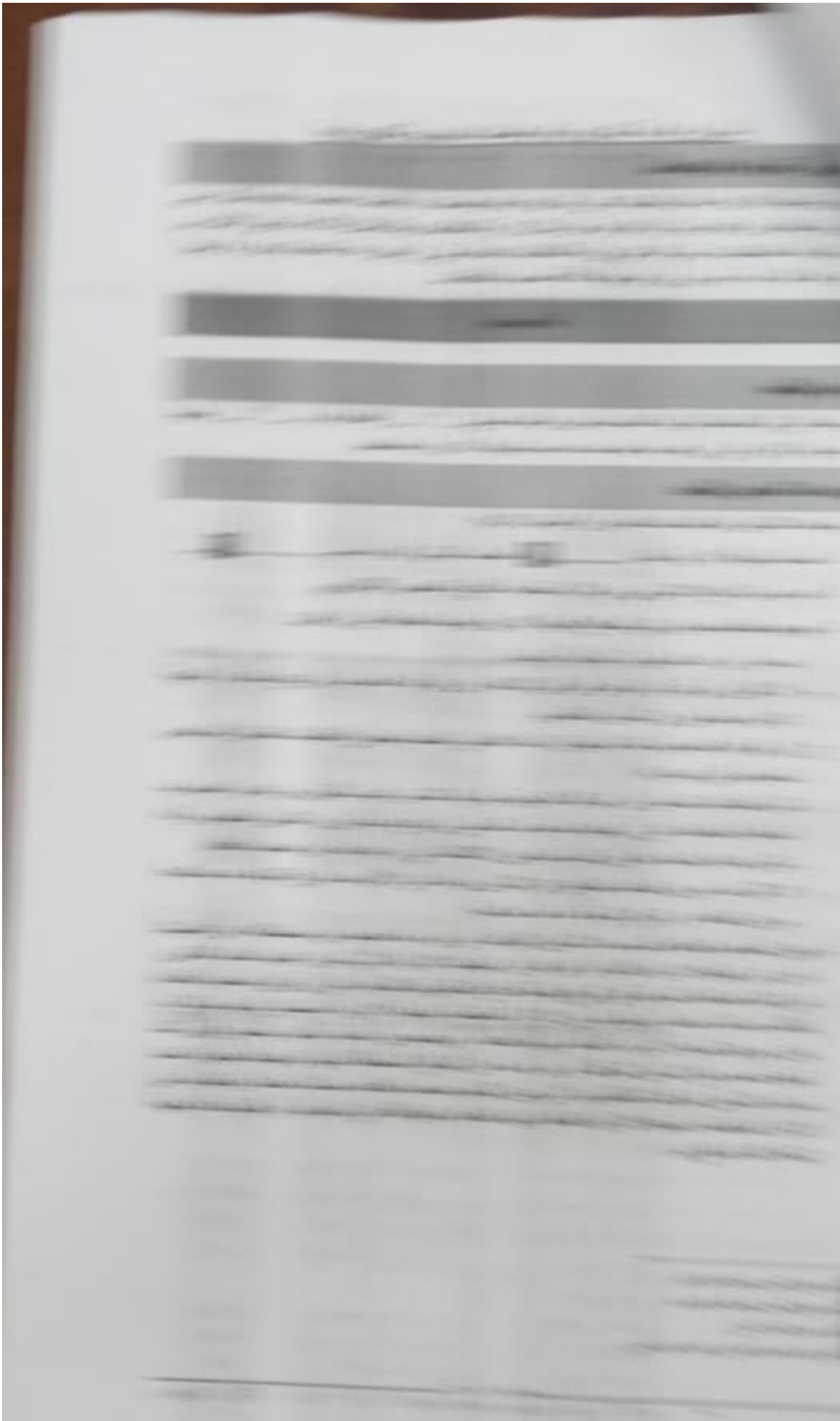
يستخدم هذا النموذج عند تقديم مكررة الطرح صرف نسبة دفعة مقدمة ووافقت السلطة المختصة على ذلك.

يستخدم هذا النموذج عند تقديم مكررة الطرح صرف نسبة دفعة مقدمة ووافقت السلطة المختصة على ذلك. وتكتب النسبة التي وافقت عليها السلطة المختصة وبمراعاة نسبة الدفعة المقدمة المقررة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

أدخل مدة التنفيذ

أدخل مكان التنفيذ

أدخل شروط الدفع



مشروع نطق العقد النموذجي لتقديم خدمة

في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:
 (1) ومقرها (2) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية المستفيدة من رعاية (3) ويعملها قانونا
 في التوقيع على هذا العقد بصفته (4)
 (إن كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)
 ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد السيد/ السيدة) بصفته/بصفتها الوكيلية بموجب
 التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

(إن كان الطرف الثاني شخص اعتباري، تستكمل البيانات التالية)

قائماً المكان مقرها وشكلها القانوني والنصفة ومسجلة بسجل برقم ورقمها التأميني
 بطاقة ضريبية رقم تيلفون رقم فاكس رقم بريد إلكتروني ويعملها السيد/ السيدة)
 بطاقة رقم قومي بصفته/بصفتها بموجب

(إن كان الطرف الثاني شخص طبيعي، تستكمل البيانات التالية)

قائماً السيد/ السيدة) وشهرته/شهرتها بطاقة رقم قومي/ مقيد بمقيمة بـ تيلفون
 فاكس بريد إلكتروني بطاقة ضريبية والمسجل بتقنية بحدوية رقم

طرف ثان

تصديق

- حيث إن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تقديم خدمة (4)، وذلك بغرض وعلى ضوء الدراسة التحليلية والجدوى الاقتصادية وفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده لتقديم ذلك التعاقد وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بقراسة الشروط والمواصفات و(العرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
- وفي ضوء اعتماد السلطة المختصة (5)/ المفوض عنه (6) بالقرار رقم الصادر في لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، و(الإعلان/ الدعوة/ طلب عرض السعر) وقراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن المناقصة (العامة/ المحدودة/ المحلية/ ذات المرحلتين) المعمارة (العامة/ المحدودة) الاتفاق المباشر (6) رقم (....) لسنة (....) للتعاقد على (7)

عن اسم الجهة الإدارية المتعاقد
 عن طرف الجهة الإدارية المتعاقداً بصفتها والذم باسم توجيه الدراسات والمقاولات عليها
 عن اسم العملية كما ورد بالأعلان بالدعوة لطلب عرض السعر، وقراسة الشروط والمواصفات
 من سلطة المختصة
 أو بعض القواعد من العقد
 أو اسم السلطة المختصة ومقرها الواقعي
 أو اسم المفوض عن السلطة المختصة ومقره الواقعي
 أو طريق التعاقد الآخر أو أي منه طرح العملية
 أو السلطة المختصة للتوقيع في العقد بطريق الاتفاق المباشر وفقاً لما تم اعتماده (١٦) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨
 أو اسم العملية كما ورد بالأعلان بالدعوة لطلب عرض السعر، وقراسة الشروط والمواصفات.

المواصفات العامة

تجربة العملية¹¹

- العملية تقبل التجربة العملية لا تقبل التجربة

توافر الاعتماد المالي:

- تم توفير المبلغ المطلوب لتنفيذ العملية محل الطرح والتعاقد، وذلك ضمن الاعتماد المالي المبرج بموازنة العام المالي¹² باب¹³ بالمجموعة¹⁴ بالنسبة¹⁵ بالنوع¹⁶ أو¹⁷

تقديم الإيضاحات:

- يحق لصاحب العطاء المحتمل أو من قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات أن يتقدم لإدارة التعاقدات كتابة بطلب إيضاح بشأن ما ورد بها بداية من¹⁸ وحتى¹⁹، وسيتم الرد كتابة في موعد غايته²⁰

تقديم الاستفسارات:²¹

- يحق لمن قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات أن يتقدم كتابة للجنة الاستفسارات باستفساره وذلك قبل الميعاد المحدد لاتعداد جلسة الاستفسارات يوم²² الموافق²³ في تمام الساعة²⁴ بـ²⁵ على أن توجه الاستفسارات باسم السيد / السيدة²⁶، وذلك يعقر²⁷
- سيتم إخطار مقدمي الاستفسارات كتابة بنتيجة دراسة أسئلتهم واستفساراتهم وأي تعديلات بكراسة الشروط والمواصفات أو الجدول الزمني إذا تطلب الأمر فور اعتماد السلطة المختصة.
- تعتبر التعديلات جزء لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات وتسر في مواجهة جميع أصحاب العطاءات.

.....²⁸ حدد ما إذا كانت العملية تقبل التجربة من عدمه.

.....²⁹ كتاب العام المالي.

.....³⁰ كتاب الباب الثاني شراء السلع والخدمات، الباب السادس شراء الأصول غير المالية و

.....³¹ كتاب المجموعة.

.....³² كتاب البند.

.....³³ كتاب النوع.

.....³⁴ تمويل من الصافي القاسم أو المنح أو القروض أو خلافة

.....³⁵ كتاب التاريخ المحدد لبداية تقديم الإيضاحات السابق كتابه في الجدول الزمني المتوقع للإجراءات.

.....³⁶ كتاب التاريخ المحدد لاتعداد جلسة فتح المقاريف الفنية كإثر موعد لتقديم الإيضاحات.

.....³⁷ مراعاة أن يتم الرد على الإيضاحات قبل موعد فتح المقاريف الفنية بمدة لا تقل عن ٢ أيام.

.....³⁸ يستخدم هذا البند والبند الذي يليه حال تضمن مذكورة الطرح عقد جلسة استفسارات ووافقت السلطة المختصة على ذلك

.....³⁹ كتاب اليوم المحدد لاتعداد جلسة الاستفسارات.

.....⁴⁰ كتاب التاريخ المحدد لاتعداد جلسة الاستفسارات.

.....⁴¹ كتاب الموعد المحدد لاتعداد جلسة الاستفسارات.

.....⁴² كتاب مكان العطاء جلسة الاستفسارات.

.....⁴³ كتاب أسم مدير إدارة التعاقدات.

.....⁴⁴ كتاب عنوان إدارة التعاقدات.

البند العادي والثلاثون

بعد الطرف الأول تقييم دوري لأداء الطرف الثاني وعلى مدار فترة تنفيذه لالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الأداء من الثاني ومستوى أداء ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول بأصل حتم بمبلغ العملية.

البند الثاني والثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكل الأثر القانوني. وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً. بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتبته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية.

البند الثالث والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداهما إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول	الطرف الثاني
الاسم:	_____
الصفة:	_____
التوقيع:	_____
التاريخ:	_____

رُوجع هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة، وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ٢٠٢٢ م، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (٢٢٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٨.



- تلتزم الشركة بتسليم جميع قطع الغيار التالفة لاتخاذ الاجراءات المخزنية حيالها
- على الشركة عمل الزيارة الدورية للصيانة مرة واحدة شهريا بخلاف طلب الحى للاعطال المفاجئة
- ٥- يكون الابلاغ عن اى عطل فى الجهاز عن طريق الاشارة التليفونية على ارقام التليفونات الموجودة بالعرض المقدم من الشركة او الاتصال التليفونى المباشر بنلك تكون الشركة قد ابعلت فى هذه الحالات رسميا (حتى دون مستندات ورقية رسمية).
- ٦- فى حالة الاعطال المفاجئة تلتزم الشركة بأرسال احد الفنيين لديها خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الابلاغ ، وفى حالة عدم الالتزام بنلك يتم خصم ٣% من قيمة الصيانة الشهرية عن كل يوم تاخير تحسب بعد مرور المهله المحددة من تاريخ الابلاغ ويتم خصمها من مستحقات الشركة او تحصيلها بالطرق القانونية.
- ٧- فى حالة عدم تلبية طلبات الاعطال لمدة اسبوع من تاريخ الابلاغ بالطرق المذكورة بهذه الكرامة سوف يتم خصم قيمة الصيانة فى هذا الشهر، وكذا فى حالة عدم قيام الشركة بالصيانة الدورية فى احد الاشهر يتم خصم قيمة الصيانة فى هذا الشهر للجهاز التى لم يتم صيانتها.
- ٨- فى حالة تكرار التاخر فى استجابة الشركة للاعطال او الاصلاح للجهاز عن المدة المحددة يتم توجيهه اذا الى الشركة بفسخ العقد.
- ٩- التزام مقدم العطاء بتقديم عرض بقيمة الصيانة الدورية الشهرية للجهاز لمدة ثلاث سنوات متتالية (فترة التعاقد) شاملة ضريبة القيمة المضافة وشاملة قطع الغيار.
- ١٠- التزام مقدم العطاء بتقديم عرض اسعار استرشادية تشمل قطع الغيار لمكونات الجهاز وبيان مستلزمات التشغيل على ان تكون ملتزمة بنلك الاسعار وتوريدها طوال فترة سريان عقد الصيانة.
- ١١- فى حالة الاعطال التى يلزم فيها تغيير قطع غيار تلتزم الشركة الا يتعدى زمن الاصلاح مدة الاصلاح مدة خمسة ايام متتالية وفى حالة تاخر الاصلاح عن المدة المحددة يوقع على الشركة غرامة تاخير ٥% من قيمة الاصلاح المطلوب.
- ١٢- تلتزم الشركة بعمل كارت صيانة بدون فيه تاريخ المرور لاصال الصيانة وقطع الغيار التى تم تغييرها للجهاز وتاريخ تركيبها.
- ١٣- تلتزم الشركة بتوفير كافة قطع الغيار اللازمة للجهاز اثناء فترة التعاقد.
- ١٤- تلتزم الشركة بضمان كافة قطع الغيار التى يتم تغييرها للجهاز لمدة سنة وفى حالة تلف اى قطعة تم تغييرها من قبل الشركة قبل مرور السنة تقوم الشركة بتغييرها مرة اخرى بدون مقابل.

مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

شكواهم في ذات التوقيت لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية بصورة واضحة من شكواهم في ذات التوقيت .

- سوف تقوم الجهة الإدارية بدراسة الشكوى خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ استلام الشكوى المستوفدة، وستقوم الجهة الإدارية بإخطار مقدم الشكوى بنتيجة دراسة الشكوى، بالإضافة إلى نشرها على بوابة التعاقدات العامة.
- وفي كافة الأحوال إذا لم يفصل في الشكوى بمعرفة الجهة الإدارية يكون للشكوى الحق في التقدم بشكواه إلى مكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك قبل التجوء إلى جهات القضاء.

إلغاء المصلحة محل الطرح:

- يحق للجهة الإدارية إلغاء العملية محل الطرح قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغنى عنها نهائياً أو اقتضت المصلحة العامة ذلك أو إذا تبين وجود توافق بين مقدمي العطاءات أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار.

كما يجوز الإلغاء في أي من الحالات الآتية:

- 1- إذا لم يقدم سوى عطاء وحيد، أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح، ولا توجد فائدة ترجى من إعادة الطرح وبشرط أن يكون العطاء / مطابقاً للشروط ومناسبا للقيمة التقديرية.
 - 2- إذا اقررت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات.
 - 3- إذا كانت قيمة العطاء الأقل تتجاوز القيمة التقديرية، ما لم تبين دراسة لجنة البت أو لجنة الممارسة عدم جدوى إعادة الطرح والآثار المترتبة عليه.
- وسيتم إخطار أصحاب العطاءات بالإلغاء بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تمييزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس، بحسب الأحوال، مع رد ثمن كراسة الشروط والمواصفات والتأمين الموقت إلى أصحاب العطاءات عند التبين وجود توافق بينهم أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار.

ضوابط إعداد العطاء

إعداد العطاء:

- على أصحاب العطاءات الالتزام بكافة الشروط والمواصفات الواردة بهذه الكراسة، ويحظر التوقيع على نموذج الإقرار المرفق قبولا منه بكل ما جاء به.
- على صاحب العطاء عند إعداد عطاءه دراسة كافة الضوابط والشروط والمواصفات الواردة بهذه الكراسة وقراءتها بعناية ودقة، وسوف يستبعد كل عطاء تم تقديمه وتبين مخالفته للقانون وللائحة التنفيذية وما تضمنته هذه الكراسة.
- على صاحب العطاء عدم شطب أي بند من بنود العطاء أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه بعد تسليمه.
- تقدم العطاءات المغكورة والموقعة من أصحابها على شكل ورقة وعلى جنود الكتيبات والخطات المرفقة ويجب تقديمها في مظروفين منفصلين، ويجب أن يثبت على كل من مظروفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج، ويوضع المظروفين داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم الجهة الإدارية وعنوان إدارة التعاقدات وما يليه أن ما يدفقه المظروف الفني والمظروف

بالمعنى الضيق، كإحدى الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصفت به () لجنة ثبت في
 العقد من الطرف الثاني (بموجب (.....) بقله مقارن والثاني تحت التسمية عرود باعتباره () المتخصص
 في هذه المادة بترخيص (.....) من جهة نظام الحكم) ومعاييره للشروط والمواصفات الفنية واعتماد المسطرة الخاصة
 به في هذا الطرف، والحيثية واستقيمت التعاطف لظن طرفي

البند الأول

بمقتضى التمسك السابق وإقامة الشروط والمواصفات التي تم التعاطف بشأنها عليها و() التعاطف () المقدم من
 الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول، وإثبات المكتبات والمستندات المبينة بين الطرفين ومختصر () لجنة ثبت في
 العقد واستمارة ومكتمل العقد (.....) رقم (.....) لسنة (.....) وأمر الإصدار بموجب (.....) جزء لا يتجزأ من هذا

البند الثاني

- 1- يحظر الملاحق التالية والفرقة بهذا العقد جزء لا يتجزأ من (.....)
- 2- وصف موضوع العقد
- 3- الاشتراطات الخاصة
- 4- التزامات طرفي العقد

البند الثالث

أقر الطرف الثاني بأن العرض من هذا العقد هو تنفيذ خدمة (.....) بما يشمله ذلك من توفير العناصر اللازمة
 وفقاً للمواصفات الفنية والمكتبات والاشتراطات الواردة بإقامة الشروط وبترده بالتكليف والتسليم مع الطرف الأول لتطبيق
 هذا العرض.

ويكون على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والفروع المعمول بها ذات الصلة بالخدمة من
 التعاطف سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الرابع

يترده الطرف الثاني بتفصيل من هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وتضمن المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات
 الفنية والمكتبات والاشتراطات الواردة بإقامة الشروط وأن يقدم للطرف الأول الخدمة من هذا العقد لمدة (.....) سنة
 بغير منقذ (.....) مقارن (.....) بقله مقارن (.....) بقيمة إجمالية مقارن (.....) فقط
 ومقارن (.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والتلفات ذات الصلة

البند الخامس

وفقاً لإقامة الشروط والمواصفات التي تم التعاطف بشأنها عليها، تكون مدة تنفيذ الخدمة من هذا العقد (.....) تبدأ من تاريخ (.....)
 وتنتهي في (.....) (إذا كانت شروط العرض قد اعترضت مدة العقد يكون الحد غير النهر وتتمسك البيانات المطلوبة فيه)

1- إن هذا العقد من هذا التاريخ فقط يجوز أن يكون مستخدماً في كل من هذه الفروع التي تحمل هذا الاسم
 2- إن كل لغة المتعلق بهذا العقد هي اللغة العربية والمواصفات والاشتراطات الواردة في هذا العقد هي اللغة العربية فقط
 3- إن كل لغة التعاطف من هذا العقد هي اللغة العربية والمواصفات والاشتراطات الواردة في هذا العقد هي اللغة العربية فقط
 4- إن كل لغة التعاطف من هذا العقد هي اللغة العربية والمواصفات والاشتراطات الواردة في هذا العقد هي اللغة العربية فقط



على الشركة عند تغيير قطعة غيار من الجهاز ان تقوم بتسليم القطعة النالفة الى مخازن الحى بعد تغييرها.

- ١٦- تحدد طرق الابلاغ عن الاعطال من قبل الشركة على ان تكون ضمنها التليفون او الفاكس.
- ١٧- اذا قامت الشركة بتغيير عنوانها او ارقام تليفوناتها او وسيلة الاتصال بها والموضحة بياناتها فى العقد يتم ابلاغ الحى فى حينه. وفى حالة ارسال الحى او اتصال الحى بالشركة فى نفس العنوان بالعقد ولم يتم استلامها فى العنوان الموجود فتعتبر الشركة قد تسلمت الخطاب او الاشارة بالموجه اليها.
- ١٨- تتم محاسبة الشركة كل شهرين فى نهاية الشهر الاخير.
- ١٩- تكون فترة التعاقد سنة تجدد تلقائيا لمدة سنتين متتاليتين بعد السنة الاولى بنفس الاسعر والشروط والمواصفات مالم يخطر احد الطرفين الاخر بعدم الرغبة فى التجديد بمدة لا تقل عن شهر قبل انتهاء العام.
- ٢٠- لايحق للشركة ان تقوم باسناء الاعمال المتفق عليها والواردة فى هذه الكراسة الى شركة اخرى من الباطن.
- ٢١- تعتبر الشركة المتقدمة موافقة ضمنا على جميع الشروط الواردة بكراسة الشروط والمواصفات طالما لم يتم تحرير اى شرط مخالف بالعرض المقدم.
- ٢٢- لن يلتفت لاي عطاء تتعارض شروطه مع الشروط الواردة بهذه الكراسة.

اللجنة

عضاء اللجنة

رئيس اللجنة

١١/٥/٢٠١٤

الموافق
١١/٥/٢٠١٤



رئيس اللجنة

١١/٥/٢٠١٤

مشروع كراسة الشروط والمواصفات النموذجية لتقديم خدمة

توقيع التعاقد:

- سيتم توقيع العقد مع صاحب العطاء الفائز في خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ سداده للتأمين النهائي .

تسليم محل التعاقد:

- يتم تسليم محل التعاقد بمعرفة لجنة مشكلة لهذا الغرض، ويكون التسليم حسب ما ورد بكراسة الشروط ، على أن يكون تاريخ استلام محل التعاقد هو تاريخ بدء نفاذ العقد .

التأخير عن التنفيذ:

- يلتزم المتعاقد بالتنفيذ في المواعيد المحددة - فإذا تأخر لأسباب خارجة عن إرادته جاز للجهة الإدارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، منحه مهلة لإتمام تقديم الخدمة دون تحصيل مقابل تأخير منه، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيحصل منه مقابل للتأخير دون حاجة إلى توبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر، ويحسب من بداية المهلة وفقا للآتي:
- إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (3%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (1%) من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .
- إذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (6%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (2%) من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .
- إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (10%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (3%) من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .
- إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (10%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل التأخير بنسبة (5%) من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .
- ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الجهة الإدارية في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير لأسباب خارجة عن إرادته.

العقوبات:

طبيعة المخالفة	قيمة الجزاء

تاريخ البدء ومدة التعاقد:

- مدة التعاقد هي^(١٠) تبدأ من اليوم التالي لإخطار صاحب العطاء الفائز بأمر الإسناد إلا إذا اتفق على خلاف ذلك ، على أن يتضمن أمر الإسناد طبيعة الأعمال ومواعيد بدء التعاقد وانتهائه .
- ويجوز مد مدة العقد لمدة أخرى وذلك بحد أقصى^(١١) ، وذلك بموجب طلب كتابي بشرط أن يكون المتعاقد قد أدى جميع التزاماته .

إذا عطلت طبيعة الخدمة تلك
تجب المدة بما يتماشى مع طبيعة الخدمة.
في حالة منح الجهة الإدارية بمد مدة التعاقد
مقابل الحد الأقصى



الجمهورية العربية السورية
الوزارة العامة للتخطيط
دمشق

القيمة التقديرية لمنافسة صيانة
ماكينات التصوير بمبنى رئاسة حي بولاق ابو العلا
شاملة قطع الغيار

م	اسم البند	العدد	السعر الشهري	الاجمالي الشهري
١	ماكينة التصوير	١٦		
الاجمالي الشهري				
المبلغ:				
الاجمالي السنوي شامل الاسعار ضريبة القيمة المضافة ١٤%				
المبلغ:				

اللجنة

اعضاء اللجنة

رئيس اللجنة

١٤/١٠/٢٠١٤

أحمد
١٤/١٠/٢٠١٤

